الأحد 4 ربيع الأول 1446 هـ - 8 سبتمبر 2024

أخبار النافذة

أردوغان يدعو لتوحيد الأمة الإسلامية لمواجهة التفشي الصهيوني صدمة لبن سلمان.. "رايتس ووتش": فيلم "حياة الماعز" يعكس انتهاكات لا تزال قائمة سلاح الجنسية الإماراتية.. بين ترهيب المعارضين وترغيب رجال الأعمال الأثرياء شاهد مركبة الفضاء "ستارلاينر" تعود إلى الأرض بدون طاقهما «أين السيادة المصرية».. الاحتلال يرصف طريقًا قرب الحدود المصرية تظاهرة حديدة في الوراق احتجاجًا على الاعتقالات والحصار الأمم المتحدة تتهم الاحتلال بتجويع القطاع: ما يحدث بغزة لم يحدث في تاريخ الحروب السابقة تل أبيب تشهد أضخم احتشاد منذ "7 أكتوبر".. مئات الآلاف يطالبون بصفقة تبادل، والقسام تنشر رسالة مصورة لأهالي الأسرى الإسرائيليين

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » الأخبار » اخبار عربية

سلاح الجنسية الإماراتية.. بين ترهيب المعارضين وترغيب رجال الأعمال الأثرياء

الأحد 8 سبتمبر 2024 08:17 م

فُتحت قضية منح الجنسية والإقامة في دولة الإمارات من جديد بعد تصدر الأخبار التي تتعلق بالقبض على بافيل دوروف، مؤسس تطبيق تليغرام، والذي اعتقل دوروف في دوروف، الذي حصل على الجنسية الإماراتية في عام 2021 بعد إقامته في الدولة منذ عام 2017، هو واحد من الأجانب الذين منحوا الجنسية بموجب التعديلات الجديدة التـ هذه القضية أثارت تساؤلات حول كيف يمكن لدولة الإمارات أن تستخدم الجنسية كأداة لترغيب الأجانب وترهيب المواطنين الأصليين، فكيف يستخدمها نظام بن زايد للتنكّ القبض على دوروف وتداعياته

جاء القبض على بافيل دوروف في فرنسا، والذي يحمل الجنسيتين الفرنسية والإماراتية، في وقت حساس، حيث قامت السلطات الفرنسية باعتقاله بتهمة ارتكاب جرائم دوروف، الذي أسس تطبيق تليغرام كمنصة للتواصل المشفر، يعتبر شخصية محورية في مجال التكنولوجيا والاتصالات. طلبت أبوظبي للإفراج عنه فوراً وهو ما جاء في سي هذا الطلب لم يكن مفاجئاً بالنظر إلى الوضع الفريد لدوروف. فقد حصل على الجنسية الإماراتية في عام 2021، بعد أن عاش في الإمارات منذ عام 2017، في فترة شهد، هذه العائلات كانت قد سحبت جنسيتها كجزء من حملة أوسع ضد معارضي النظام السياسي، مما أثار انتقادات واسعة النطاق حول سياسة الجنسية في الإمارات.

سياسة الجنسية في الإمارات

كانت سياسة الجنسية في الإمارات صارمة للغاية لم يكن يُسمح للأجانب بالحصول على الجنسية إلا في حالات نادرة وبشروط قاسية كان يُطلب من المتقدمين أن يكونوا وفقاً للتعديلات الجديدة، أصبح بإمكان الأجانب الحصول على الجنسية الإماراتية بناءً على التزكية الحكومية، شريطة أن يكونوا قد حققوا إنجازات متميزة في مجالات مثل هذه التعديلات تهدف إلى جذب الأفراد الموهوبين وتعزيز النمو الاقتصادي في الدولة. وقد أثارت هذه التعديلات انتقادات من بعض الأوساط التي ترى فيها تفضيلاً للأجانب سحب الجنسية

قضية دوروف تبرز التناقض بين سياسة بن زايد في منح الجنسية للأجانب وسحبها من المواطنين الأصليين. منذ إدخال التعديلات الجديدة، أصبح واضحاً أن الجنسية يمكن وفي الوقت نفسه، شهدت الإمارات حملة مستمرة ضد المعارضين السياسيين، حيث سُحبت الجنسية من العديد من العائلات الإماراتية الأصلية بسبب دعواتهم للإصلاح الـ على مدار العقد الماضي، استخدمت السلطات الإماراتية سحب الجنسية كأداة لقمع المعارضة. فقد اعتُقلت العديد من الشخصيات البارزة، بما في ذلك المفكرين ورجال في العديد من الحالات، كانت السلطات تُعاقب هؤلاء الأفراد بسحب جنسيتهم، مما يؤدي إلى تهجيرهم أو فقدانهم لحقوقهم الأساسية.

كما تُعتبر الإمارات واحدة من أسوأ الدول من حيث حرية التعبير على الإنترنت، حيث تجري تجريم أبسط الانتقادات. تعاني البلاد من تصنيفات متدنية جداً في تقارير حرية قضية دوروف تبرز كيف أن هذه السياسات يمكن أن تتناقض مع المظاهر العامة لالتزام الإمارات بحماية حقوق الأفراد، فمنذ تأسيس تليغرام، عُرفت المنصة بموقفها القـ قضية دوروف وأبعادها الاستراتيجية

التعامل مع دوروف يعكس الأبعاد الاستراتيجية للسياسة الإماراتية تجاه الأجانب والمجنسين. يبرز أيضاً كيف يمكن أن تتداخل القضايا السياسية والأمنية مع سياسات الجنس الاهتمام الكبير بقضية دوروف، مع الأخذ في الاعتبار وضعه كمؤسس لتطبيق تليغرام، يسلط الضوء على الأهمية التي توليها أبوظبي للشخصيات المؤثرة في عالم التكنولو الخلاصة أن قضية دوروف ليست مجرد مسألة تتعلق بالجنسية والسياسة المحلية في الإمارات، بل لها أبعاد دولية أيضاً. تتعلق القضية بالممارسات القانونية في الدول التـ

في الوقت الذي تسعى فيه الإمارات إلى تعزيز صورتها كمركز عالمي للابتكار، تظل قضية دوروف نقطة محورية في النقاشات حول كيفية موازنة المصالح الاقتصادية مع قضية بافيل دوروف تبرز تعقيدات سياسة الجنسية في الإمارات وتسلط الضوء على التباين بين التقدير للأجانب الموهوبين والتعامل القاسي مع المواطنين الأصليين، في هذه القضية تفتح المجال لمزيد من النقاش حول كيفية تأثير السياسات المحلية على الصورة الدولية لدولة الإمارات وكيف يمكن أن تتداخل المصالح الأمنية مع قضايا حق

مقالات متعلقة

سوريون يتهمون روسيا بقصف مستشفى في شكوى للأمم المتحدة

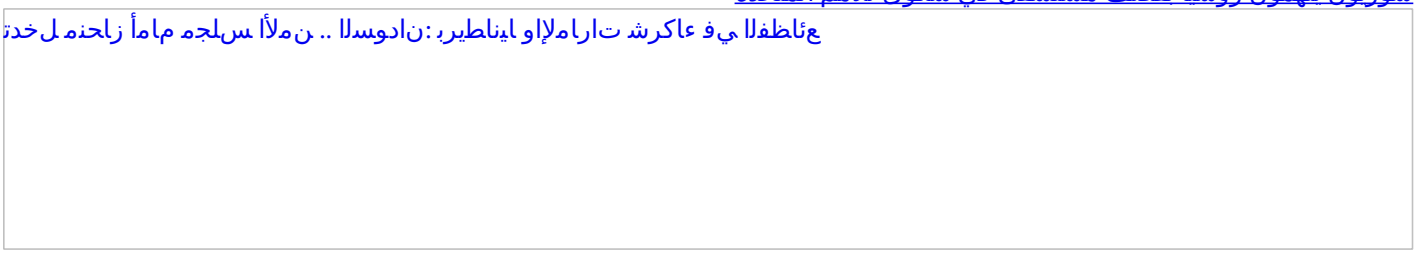

تدخل منحاز أمام مجلس الأمن .. السودان: بريطانيا والإمارات شركاء في الفظائع

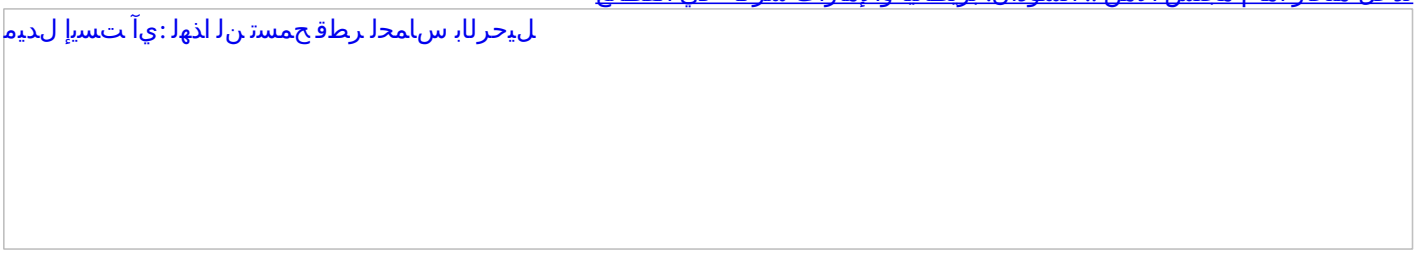

ميدل إيست آي: لهذا لن تسمح قطر لحماس بالرحيل

صحيفة فرنسية: خزانات محطات "Total" تسمم البيئة بمواد مسرطنة

- التكنولوجيا
- دعوة
- التنمية البشرية
- الأسرة
- ميديا

- الأخبار
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات

-
-
-

-
-
-

إشترك أدخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2024 ©